aljarida
الجريدة
www.aljarida.com
الخميس 8 أكتوبر 2009م
19 شوال 1430هـ
العدد 749 - السنة الثالثة
32 صفحة
السعر 100 فلس

داخل العدد
توابل tawabil
ميريام فارس:
لم ألتقِ خالد يوسف يوماً وتعاوني معه إشاعة
مزاج ص 17

هل تؤيد توحيد العملة الخليجية؟ ○ لـ نعم أرسل Y ○ لـ كلا أرسل N إلى: 1526 (الوطنية) 96321 (زين) ○ التصويت على موقع الجريدة. الإلكتروني أيضاً

النتيجة الأحد المقبل
تكلفة هذه الخدمة 250 فلساً

هل تؤيد ضبط عمل الجمعيات الخيرية؟
نعم 100% ـ كلا 0%

«إدارة الإفتاء» تُقر الحجاب زيّاً إلزامياً وتضع الانتخابات والحكومة على محك البطلان والسقوط

هل تتطلب هذه الفتوى هيئة للأمر بالمعروف لتطبيقها ومتابعة النساء في الأسواق؟

حسين العبدالله

في سابقة خطيرة لم تشهدها الكويت من قبل وردّاً على سؤال برلماني توجَّه به النائب محمد هايف إلى وزير العدل، أقرت ادارة الإفتاء وهيئة الفتوى في قطاع الإفتاء والبحوث الشرعية بوزارة الأوقاف جملة من المخالفات في تطبيق المادة الأولى بالقانون رقم 17 لسنة 2005 بشأن حق المرأة في الترشح والانتخاب، إذ أكدت وجوب التزام المرأة بالزي الشرعي (الحجاب الشرعي وهو ما يستر عامة بدنها سوى الوجه والكفين...) ناخبةً أو مرشحة، وهو ما يعني عدم شرعية النائبتين د. أسيل العوضي ود. رولا دشتي والوزيرة د. موضي الحمود، وتعني هذه الفتوى بطلان الانتخابات، إذ إن عددا كبيرا من الناخبات كن من السافرات اللواتي لم يرتدين الحجاب الشرعي المبين في الفتوى.

ومثلما تنطبق الفتوى على الناخبات والمرشحات، وبالتالي على النائبات، فإنها تنسحب أيضا على مَن هنَّ في موقع الوزارة مثل الدكتورة موضي الحمود، وتذهب في شموليتها وتعميمها إلى أبعد من ذلك بكثير، إذ تنطبق على كل النساء المسلمات، حيث تقول: «يجب على المرأة المسلمة عند ظهورها أمام الرجال الأجانب الالتزام بالحجاب الشرعي»، والمقصود بالرجال الأجانب هنا مَن هم ليسوا من ذوي القربى وفقاً لدرجة القرابة. وبمعنى آخر فإن الفتوى تجيز تشريعاً ينص على إلزام النساء المسلمات بالحجاب كزيٍّ شرعي، ومن لا ترتديه مخالفة للشرع والقانون.

وإذا كانت ادارة الفتوى والبحوث الشرعية هي الذراع الشرعية الرسمية التي تتكئ عليها الدولة بشكل عام، والحكومة بشكل خاص عند الفصل في المسائل الشرعية، فإن فتواها المنشورة هنا فتوى ملزمة، وتعطي النواب الحق في ترجمتها إلى قوانين تلزم وتعاقب لتطبيقها وتفعيلها، وهو بداية طريق الولوج في نفق لا أول وليس له آخر، وتتفاوت تبعاته من إلغاء الانتخابات إلى سقوط الحكومة، حتى الزام الحجاب زياً شرعياً و«رسمياً» للنساء المسلمات، ومن ثم حتى غير المسلمات في الأماكن العامة.

ولم يأخذ الذين أصدروا هذه الفتوى بعين الاعتبار مدى خطورتها وانعكاساتها وتبعاتها على الحكومة وعلى الوطن بشكل عام.

وفقاً لهذه الفتوى هل يحق لأي نائب أو مواطن أو جمعية أو هيئة اللجوء إلى القضاء

02

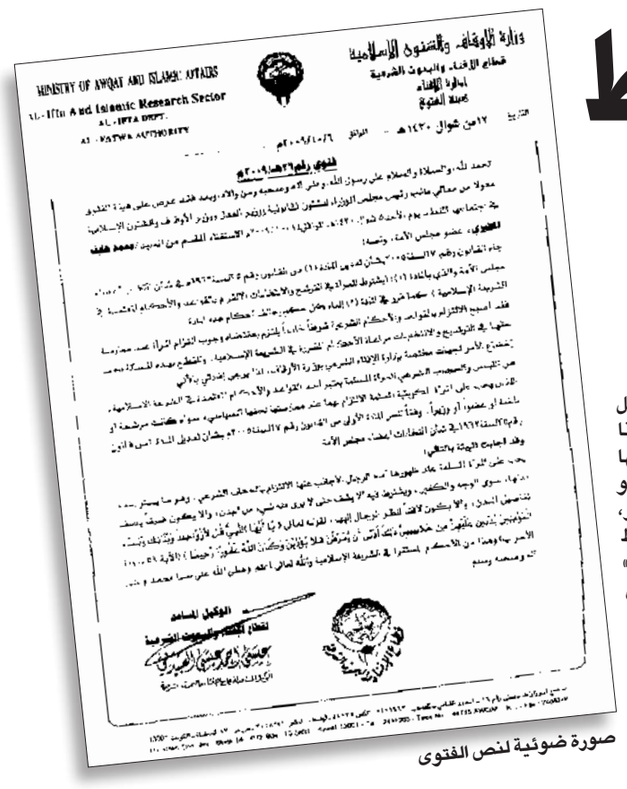
صورة ضوئية لنص الفتوى

الفيلي لـ الجريدة.: الفتوى تُلزم المستفتي... ونحن ملزمون بالقوانين

المقاطع لـ الجريدة.: لا تؤثر في حكم «الدستورية» بشأن الضوابط

قال الخبير الدستوري أستاذ القانون الدستوري في كلية الحقوق بجامعة الكويت د. محمد الفيلي: «إننا أمام فتوى شرعية، ولسنا أمام إلزام قانوني، لأن ما يستوجب العمل به ويقع العقاب على مخالفته هو نصوص القانون الكويتي»، لافتاً إلى أنه بشأن الفتوى فهناك العديد من الفتاوى وفي كل الأحوال فهي ملزمة للمستفتي بفتواه بحثاً عن الأجر والثواب، أما على المستوى القانوني، فلا أثر على الفتوى في خلق التزام قانوني جديد.

02

تعديل المادة 1 من قانون الانتخاب

بعد الاطلاع على الدستور، وعلى المرسوم الأميري رقم (15) لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية والقوانين المعدلة له، وعلى القانون رقم (35) لسنة 1962 في شأن انتخابات اعضاء مجلس الأمة والقوانين المعدلة له، وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

02

نص المادة 1

قانون رقم (35) لسنة 1962 في شأن الانتخابات

نحن عبدالله السالم الصباح أمير دولة الكويت

بعد الاطلاع على المواد (80) و(182) و(183) من الدستور، وافق المجلس التأسيسي على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه واصدرناه.

الباب الأول: الناخبون

مادة (1)

لكل كويتي من

02

السلطان والطبطبائي لـ الجريدة.: الكلمة الفصل لدى «الدستورية»

عيد الرميزان ومحيي عامر

أكد النائب خالد السلطان أن رد قطاع الإفتاء في وزارة الأوقاف على سؤال النائب محمد هايف بشأن الضوابط الشرعية "يتعلق بتحديد مشروعية ودستورية وجود النساء في المجلس، إلّا أن من يستطيع حسم هذا الأمر هو حكم المحكمة الدستورية، لأن الاجراء يتخذ وفقاً للدستور والقانون، وليس وفقاً للفتاوى". وقال السلطان لـ"الجريدة" أمس: "من الناحية الشرعية فإن ارتداء الحجاب ملزم على جميع النساء"، مشيرا الى أن التجمع الاسلامي السلفي عند موقفه من الموضوع، بأن

02

إصابة أولى بـ «الإنفلونزا» في التعليم العام

منال المكيمي

سجلت وزارة التربية أمس أولى حالات الاصابة بمرض انفلونزا الخنازير في قطاع التعليم العام، اثر إصابة طالبة في ثانوية رابطة بنت الحارث بمنطقة الجهراء بالفيروس المسبب للمرض.

وفي حين أعلنت إدارة

02

وفاة عبدالفتاح البدر

حسين العبدالله

توفي أمس رئيس شركة الناقلات السابق عبدالفتاح البدر (75 عاماً) في العاصمة البريطانية بعد معاناة مع أمراض القلب والضغط.

يذكر أن البدر سبق وأصيب بجلطة قلبية قبل نحو عام، إضافة الى إصابته بشلل وكان يستخدم كرسياً متحركاً. وتجري أسرة البدر ترتيبات إحضار جثمانه لدفنه في البلاد.

الاتحاد الدولي للكرة ينتصر للقوانين المحلية

عبدالكريم الشمالي

وضع الاتحاد الدولي لكرة القدم حداً لأزمة الكرة الكويتية بعد أن تلقت اللجنة الانتقالية المكلفة بإدارة شؤون الاتحاد الكويتي لكرة القدم كتاباً مذيلاً بتوقيعي ماركو فايلغير مدير الشؤون القانونية للاتحاد وفيبييني فري

02

العاهل السعودي يُجري «محادثات إيجابية» في دمشق

الزعيمان يتبادلان «أرفع» الأوسمة... ويوقّعان اتفاقية اقتصادية

في خطوة من شأنها التأثير إيجاباً على عدد من الملفات في المنطقة العربية، توّجت المملكة العربية السعودية وسورية أمس مصالحتهما التي انطلقت خلال قمة الكويت الاقتصادية في يناير الماضي، بزيارة العاهل السعودي الملك عبدالله لدمشق، والتي أعقبت مشاركة الرئيس السوري بشار الأسد في حفل افتتاح «جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية» قرب جدة الشهر الماضي.

وزيارة الملك عبدالله الرسمية للعاصمة السورية، التي تستمر يومين، هي الأولى من نوعها منذ توليه العرش في شهر أغسطس من عام 2005.

وكان الرئيس السوري في استقبال العاهل السعودي في مطار دمشق الدولي، وأجرى الطرفان بعد ذلك، جولة من المحادثات في «قصر الشعب» في دمشق، تطرقت إلى العلاقات الثنائية، والأوضاع العربية والإسلامية وملفات الأزمات في المنطقة.

وتبادل الجانبان الأوسمة، فقلّد الأسد الملك عبدالله «وسام

02

الأسد يقلد الملك عبدالله أرفع وسام سوري في دمشق أمس (رويترز)

افتتاحية

فتوى الانقلاب

أقل ما يقال في فتوى وزارة الأوقاف إنها مشروع انقلاب على الدستور ودعوة صريحة إلى الفتنة بين الكويتيين وطعن في ثوابت المجتمع الكويتي، لا يجوز أن تمر مرور الكرام، ولن نسكت عنها على الإطلاق.

تؤكد الفتوى المتخلّفة التي أقرتها دائرة الإفتاء أمس، أن التحالف بين السلطة والإسلام السياسي الذي بدأ في منتصف السبعينيات تحول الى امر واقع ووصل إلى أقصاه، فالمسعى المستمر منذ 30 عاماً إلى إعادة المجتمع الكويتي إلى وراء، حقق خطوة خطيرة بإلزامه المرأة بالحجاب معتدياً على المادة الثانية من الدستور، وممهداً لعملية تغيير جذري في بنية النظام.

أخفق المتأسلمون والدائرون في فلكهم في تغيير المادة الثانية من الدستور، فعمدوا إلى تفتيتها بسلسلة قرارات وقوانين أبرزها منع الاختلاط، ثم تشرفنا بـ"ضوابط هايف" التي تطورت إلى "تحديد الضوابط" وانتهينا بالحجاب، ونحن اليوم نشهد حصاراً تاماً لهذه المادة بل تعديلاً غير معلن بحيث صارت "المصدر الرئيسي للتشريع" بدلا من أن تبقى أحد مصادره وتبقى الكويت بلد الإيمان المعتدل والانفتاح.

ما اقترفته وزارة الأوقاف أمس يرقى إلى مستوى الجريمة، لأنه تنفيذ لمؤامرة تسعى إلى تغيير النظام، وهي تلقى هوىً لدى بعضهم وتشجيعاً من نافذين وتلعب على أوتار مجاميع التخلف والجهلاء.

وإننا إذ ندعو إلى تضامن القوى الحية في المجتمع الكويتي للتصدي للانقلاب فإننا نسأل رئيس الوزراء كيف يمكنه تبرير فتوى معتمدة وموقعة من نائبه وزير العدل ومرسلة رسمياً إلى مجلس الأمة، فليقل لنا ما هو موقع الدولة المدنية وأين الدستور من هذه الفتاوى الهادفة إلى إلغائه؟ وليجبنا رئيس الوزراء هل سيقيل الدكتورة موضي الحمود استناداً إلى هذه الفتوى "الدكاكينية" أم يخيّرها بين الاستقالة وارتداء الحجاب، مثلما نطالب رئيس مجلس الأمة بإبلاغنا هل سيمنع النائبتين أسيل العوضي ورولا دشتي من دخول قاعة عبدالله السالم أم سيطلب منهما ارتداء الحجاب عند الدخول؟ والسؤال موجه إلى النواب والقوى السياسية والمجتمع المدني: هل نعي جميعاً أن ما يجري هو قضم منظم للنظام ومقامرة بمستقبل دولة ومجتمع وأجيال؟ تقلقنا فتوى وزارة الأوقاف ونشعر بخطورتها ونعلم خلفياتها ومقاصد جوقة المشجعين عليها، لكنها تدفعنا أيضا إلى التفكير في ما هو آتٍ والذي قد يكون أسوأ وأمرّ. فاليوم الضوابط الشرعية للمرأة وغدا ضوابط شرعية للرجل. اليوم فتوى قد تبطل الانتخابات بحجة المرأة والحجاب وغداً قد تُطرَح ضوابط تمنع نيابة الرجال وتوزير مَن لا يحفون الشوارب ويطلقون اللحى ولا يقصّرون الدشاديش أو يلبسون البدلات. ليس ما تقدم شيئاً من نسج الخيال، فكلنا قادر على تخيّل مجموعة نواب تتقدم بمشروع قانون يفرض على النواب والوزراء أنواعاً محددة من الصلاة والصيام وامتناعاً مطلقاً عن الاختلاط، وكلنا قادر على تصور النتائج الكارثية لهذا الاتجاه.

صارت أوضاعنا مضحكة لكنها مبكية أيضاً، لأن حفنة من المتخلفين والمتحالفين معهم يريدون التحكم في رقاب الناس وفي أسلوب عيشهم وتفسير الدين على نهج التطرف والطالبان محققين نجاحاً تلو نجاح.

ولن نستعرب يوماً لو وضع هؤلاء "ضوابط" ليس للنائبات والنواب والوزراء فحسب بل أيضا لرئيس الوزراء وغير رئيس الوزراء، مادام التطاول يمر بالرضا ودفن الرؤوس في الرمال وبالصفقات الضامنة للاستمرار.

الجريدة.

sms

ألم نقل لكم إن الطريق إلى دولة "طالبان" قصير... قصير؟!

sms2

هل بسبب "هايف" انتقل الحماد من رئاسة السلطة القضائية إلى عضوية السلطة التنفيذية؟

اقتصاد

11

مروان سلامة لـ الجريدة.: لا يقلقنا إفلاس بعض الشركات... المهم تنظيف الميدان

دوليات

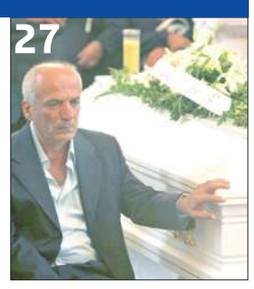

27

الوضع الأمني في لبنان إلى الواجهة بعد جريمة «عين الرمانة»

رياضة

29

الكويت والصليبيخات فازا على خيطان والساحل... وتعادل العربي والفحيحيل

الأمير يلتقي ولي العهد والمحمد والنائب الأول

استقبل سمو أمير البلاد الشيخ صباح الاحمد بقصر بيان أمس سمو ولي العهد الشيخ نواف الاحمد.

كما استقبل سموه سمو الشيخ ناصر المحمد رئيس مجلس الوزراء، واستقبل سموه النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ جابر المبارك.

الأمير مستقبلاً ولي العهد

ولي العهد يستقبل رئيس الوزراء وجابر المبارك

استقبل سمو ولي العهد الشيخ نواف الاحمد بقصر بيان أمس سمو الشيخ ناصر المحمد رئيس مجلس الوزراء.

كما استقبل سموه النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ جابر المبارك.

ولي العهد مستقبلاً جابر المبارك

«الهلال الأحمر» تشارك في ملتقى الشباب العربي

تشارك جمعية الهلال الأحمر في "ملتقى الشباب العربي" المقرر في تونس اليوم، وبالدورة "الخاصة بالقانون الدولي" المنعقدة هناك حاليا.

وقال مدير إدارة المتطوعين نائب مدير إدارة الكوارث في الجمعية مساعد العنزي لـ(كونا)، إن متطوعين من الجمعية سيشاركون في الملتقى الذي يقدم دورات تدريبية ليكتسبوا الخبرات في العمل الإنساني والتطوعي.

وأضاف العنزي أن مشاركين من مختلف الهيئات والجمعيات الوطنية العربية سيشاركون في الملتقى، إضافة الى مشاركين من الصليب الأحمر، ومشاركين من الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

وأوضح أن الملتقى يمثل فرصة مهمة للشباب للتعارف في ما بينهم، لاسيما أن الأغلبية الكبرى منهم يمثل العمود الفقري للحركة الدولية للهلال الأحمر والصليب الأحمر.

وأضاف ان المشاركة في اي تجمع عربي للشباب يعد فرصة نمو ونضج لأي شاب تتاح اليه الفرصة للاطلاع على الخبرات والتجارب من شبان من بلدان أخرى يشاطرونه نفس المثل والقيم.

وذكر أن المنظمة العربية للهلال الاحمر والصليب الاحمر، تقيم ملتقى الشباب العربي بالتعاون مع الاتحاد الدولي لجمعيات الهلال الأحمر والصليب الأحمر، وجمعية الهلال الأحمر التونسي.

ويهدف الملتقى الى إقامة مشروعات تنموية ودورات تدريبية لصقل مواهب الشباب وتطوير قدراتهم وتأهيلهم للقيام بدور إيجابي في المجتمع.

استقبالات رئيس الوزراء

استقبل سمو الشيخ ناصر المحمد رئيس مجلس الوزراء في قصر بيان أمس رئيس وأعضاء مجلس إدارة جمعية المحامين الكويتية.

كما استقبل سموه طلال سعد الجلال حيث أهدى إلى سموه نسخة من رسالة الماجستير بعنوان "نظرية المخاطر كأساس للمسؤولية العامة للدولة" التي حصل عليها من جامعة طنطا في مصر.

واستقبل سموه المحامي الحميدي السبيعي، وقدم لسموه نسخة من برنامج الكتروني قانوني بعنوان "الموسوعة القانونية لتشريعات دولة الكويت" الذي أعده باسم الاكاديمية العربية القانونية.

ناصر المحمد مستقبلاً وفد جمعية المحامين

«الزراعة» تبدأ بتنفيذ مركز سالم العلي للإبل

قالت الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية أمس إنها بدأت بتنفيذ مركز الشيخ سالم العلي للإبل، مشيرة في بيان صحافي إلى ان المركز سيخدم شريحة كبيرة من مربي الإبل في مجالات الرعاية البيطرية ومكافحة الاوبئة.

وأضافت أن المركز يعمل على تقديم النصائح والارشادات الخاصة بتربية الإبل والتغذية السليمة لتنمية وتطور الثروة الحيوانية، موضحة انه سيكون من المراكز البحثية المتطورة التي سيفيد الباحثين في مجال تربية الابل في المنطقة.

يذكر أن العدد الاجمالي للإبل في الكويت يبلغ نحو 58 ألفا حسب أحدث بيانات الهيئة.

تشكيل لجنة برئاسة السفير رزوقي لإدخال اللغة العربية في منظمة التجارة العالمية

قرر مجلس السفراء العرب في جنيف تشكيل لجنة برئاسة المندوب الدائم لدولة الكويت لدى الأمم المتحدة السفير ضرار رزوقي لوضع البرامج التنفيذية لإدخال اللغة العربية كإحدى اللغات العاملة في منظمة التجارة العالمية.

وأكد مجلس السفراء العرب في بيان صحافي أمس أهمية اعتماد اللغة العربية في الوقت الذى تستعد فيه منظمة التجارة العالمية لعقد المؤتمر الوزاري للدول الاعضاء في جنيف في نهاية نوفمبر المقبل، وذلك لإعطاء قوة الدفع الأخيرة لغنجاز "جولة الدوحة" للمفاوضات التجارية المتعددة الاطراف.

وأوضح مصدر دبلوماسي مطلع ان اعتماد اللغة العربية سيعطي المجموعة العربية سندا اضافيا للمشاركة بشكل اكثر فعالية في هذه الجولة، وفي المداولات الخاصة بهذه المرحلة الحرجة من المفاوضات.

وتضم اللجنة في عضويتها سفراء المغرب ومصر وتونس والامارات العربية المتحدة والاردن، وستبحث سبل اعتماد اللغة العربية كلغة رسمية أسوة باللغات الانكليزية والفرنسية والاسبانية في المنظمة الدولية.

يذكر ان 12 دولة عربية تتمتع بعضوية منظمة التجارة العالمية بينما تشارك الدول الاخرى بصفة مراقب.

«إدارة الإفتاء» تُقر الحجاب...

طعناً في الانتخابات، وفي صحة عضوية الوزيرات أو النائبات أو طعناً بحق خروج المرأة في الأماكن العامة دون حجاب؟ وهل يعني هذا اننا بحاجة إلى هيئة للأمر بالمعروف لتطبيق ذلك، ومتابعة النساء في الأسواق والأماكن العامة؟

وفي ما يلي نص الفتوى:

وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطاع الإفتاء والبحوث الشرعية، إدارة الإفتاء، هيئة الفتوى، في 17 من شوال 1430هـ، الموافق 2009/10/6م

فتوى رقم 26هـ/ 2009م

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومَن والاه، وبعد، فقد عرض على هيئة الفتوى مُحالاً من معالي نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون القانونية ووزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية في اجتماعها المنعقد 5 شوال 1430هـ الموافق 2009/9/24م، الاستفتاء المقدم من السيد/ محمد هايف المطيري، عضو مجلس الأمة، ونصه:

جاء القانون رقم 17 لسنة 2005 بشأن تعديل المادة (1) من القانون رقم 35 لسنة 1962 في شأن انتخاب أعضاء مجلس الأمة، والذي بالمادة (1): «يشترط للمرأة في الترشح والانتخابات الالتزام بالقواعد والأحكام المعتمدة في الشريعة الإسلامية». كما قرر في المادة (2) إلغاء كل حكم يخالف أحكام هذه المادة.

فقد أصبح الالتزام بالقواعد والأحكام الشرعية شرطاً خاصاً يلتزم بمقتضاه وجوب التزام المرأة عند ممارسة حقها في الترشيح والانتخابات مراعاة الأحكام المقررة في الشريعة الإسلامية، وللقطع بهذه المسألة يجب اخضاع الأمر لجهات مختصة بإدارة الإفتاء الشرعي بوزارة الأوقاف، لذا يرجى إفادتي بالآتي:

هل اللباس والحجاب الشرعي للمرأة المسلمة يعتبر إحدى القواعد والأحكام المعتمدة في الشريعة الإسلامية، اللذان يجب على المرأة الكويتية المسلمة الالتزام بهما عند ممارستها لحقها السياسي، سواء كانت مرشحة أو ناخبة أو عضوا أو وزيرا، وفقا لنص المادة الأولى من القانون رقم 17 لسنة 2005م بشأن تعديل المادة 1 من القانون رقم 35 لسنة 1962 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة.

وقد أجابت الهيئة بالتالي:

يجب على المرأة المسلمة عند ظهورها أمام الرجال الأجانب عنها الالتزام بالحجاب الشرعي، وهو ما يستر عامة بدنها، سوى الوجه والكفين، ويشترط فيه ألا يشف حتى لا يرى منه شيء من البدن، وألا يكون ضيقا يصف تفاصيل البدن، وألا يكون لافتا لنظر الرجال إليها؛ لقوله تعالى: «يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِأَزْوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَابِيبِهِنَّ ذَلِكَ أَدْنَى أَنْ يُعْرَفْنَ فَلَا يُؤْذَيْنَ وَكَانَ اللهُ غَفُورًا رَحِيمًا » (الآية 59 سورة الأحزاب) وهذا من الأحكام المستقرة في الشريعة الإسلامية، والله تعالى أعلم، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

الفيلي لـ الجريدة.: الفتوى...

وأضاف الفيلي أن «النص القانوني يمثل محل خلاف، بشأن ما إذا كانت الالتزامات الواردة في النص تنصرف إلى ما يعتبر جزءاً من عملية الانتخاب أو عملية الترشيح، وهل اللباس هنا جزء من عملية الانتخاب أم عملية الترشيح وهل هو التزام على عاتق الناخبة أم المرشحة، وكلها أمور غير واضحة لنا، كما لم يبين لنا ما هو اللباس المخالف أو الموافق لأحكام الشريعة سواء عند الانتخاب أو الترشح، كما لا يجوز تفسير النص القانوني من خارج الإطار الذي قرره، فضلا عن أنه لم يرد في النص القانوني ما يدل على اللباس وبالتالي لا يجوز افتراض القيد عندما لا يرد عليه نص».

وأكد الفيلي أن هذه الفتوى «ليس لها أي تأثير على عضوية النائبات أو التصويت الخاص بالناخبات، لأن القاضي عندما يبحث الطعن يتعين عليه تحديد السلوك في عملية الانتخاب وعملية الترشيح، فضلاً عن أن الفتاوى في هذه المسألة متعددة، وما صدر عن لجنة الإفتاء رأي يُحترم كواحد من الآراء الفقهية».

أمّا الخبير الدستوري أستاذ القانون الدستوري في كلية الحقوق بجامعة الكويت د. محمد المقاطع، فأكد أنه «لا توجد أي ارتباطات بين الفتوى التي أصدرتها إدارة الإفتاء وبين حكم المحكمة الدستورية الذي يبحث أمر الضوابط الشرعية في الطعن المقام من ناخب ضد النائبتين رولا دشتي وأسيل العوضي».

وأضاف المقاطع أن المحكمة الدستورية ليس لها علاقة بالفتوى، وستصدر حكمها في 28 الجاري.

تعديل المادة 1...

يستبدل بنص المادة (1) من القانون رقم (35) لسنة 1962 المشار اليه النص التالي:

مادة (1)

«لكل كويتي بالغ من العمر احدى وعشرين سنة ميلادية كاملة حق الانتخاب، ويستثنى من ذلك المتجنس الذي لم يمض على تجنسه عشرون سنة ميلادية وفقا لحكم المادة (6) من المرسوم الأميري رقم (15) لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية، ويشترط للمرأة في الترشيح والانتخاب الالتزام بالقواعد والاحكام المعتمدة في الشريعة الإسلامية».

مادة ثانية

يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون.

مادة ثالثة

على الوزراء -كل في ما يخصه- تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في «الجريدة» الرسمية.

نائب أمير الكويت

سعد العبدالله السالم الصباح

صدر بقصر بيان في 27 ربيع الآخر 1426هـ

الموافق 4 يونيو 2005م.

المذكرة الإيضاحية

للقانون رقم (17) لسنة 2005 بتعديل المادة (1) من القانون رقم (35) لسنة 1962 في شأن انتخاب أعضاء مجلس الأمة.

رغبة في الأخذ بأسباب الديمقراطية وتمكين شريحة كبيرة من المجتمع الكويتي لممارسة حقوقها السياسية، وتنفيذا لذلك ولما كان تحقيق مساواة المرأة بالرجل في مباشرة الحقوق السياسية تجسيدا لمعاني الديمقراطية التي ترمي في المقام الأول الى اشراك اكبر عدد ممكن من المواطنين في تحمل المسؤولية وتوسيع للمشاركة الشعبية في المجالس النيابية، بما يؤدي الى النهوض بأدائها ومسؤولياتها في مواجهة التحديات المختلفة وتحقيق متطلبات التنمية الشاملة والمزيد من التقدم والازدهار للكويت وللشعب الكويتي الكريم الذي امتاز دائما بالمحافظة على اصالته والاستجابة لسنة التطور، لذلك فقد اعد القانون المرفق بتعديل المادة (1) من القانون رقم (35) لسنة 1962 في شأن انتخابات اعضاء مجلس الامة بما يسمح للمرأة الكويتية بممارسة حقوقها السياسية في الانتخاب والترشيح للمجالس النيابية بعد استكمال اجراءات القيد في جداول الانتخاب وفقا للقواعد والمواعيد المقررة في قانون انتخابات مجلس الأمة، وحرصاً على العادات والتقاليد التي جُبل عليها المجتمع الكويتي، وأخذا بمبادئ الشريعة الإسلامية الغراء، تضمنت الصياغة الجديدة للمادة أن على المرأة عند ممارسة حقها في الترشيح والانتخاب، مراعاة الاحكام المقررة في الشريعة الإسلامية.

نص المادة 1...

الذكور بالغ من العمر إحدى وعشرين سنة ميلادية كاملة حق الانتخاب، ويستثنى من ذلك المتجنس الذي لم يمض على تجنيسه عشر سنوات بعد العمل بالقانون رقم (15) لسنة 1959 في شأن الجنسية الكويتية.

السلطان والطبطبائي لـ الجريدة....

منصب عضو مجلس الأمة ولاية عامة لا يجوز للمرأة توليه.

امّا النائب د. وليد الطبطبائي فاعتبر أن الفتوى "متوقعة لأن الأحكام الشرعية واضحة ومعروفة". وقال الطبطبائي لـ"الجريدة" أن "القانون نص على التزام المرأة الراغبة بالترشح لعضوية مجلس الأمة بالقواعد والأحكام الشرعية والتي من ضمنها الحجاب الشرعي، وبالتالي يجب على الجميع الالتزام بالقانون ونصوصه". وأوضح أن المحكمة الدستورية هي التي ستقول كلمة الفصل في هذا الأمر، وهي التي ستحدد مدى توافر شروط الترشح من عدمه بالنسبة للنائبات اللاتي تقدمن للترشح ومارسن العمل النيابي وهن غير محجبات. بدوره، اعتبر النائب فيصل الدويسان أن "رد الأوقاف صحيح بشأن اللباس الشرعي الذي نعرفه بالإسلام، لكن الضوابط الشرعية مصطلح مطاط وقانوني بحت يتعلق تفسيره بالمحكمة الدستورية فقط".

إصابة أولى بـ «الإنفلونزا» ...

المدرسة عن الاشتباه بأربع حالات أخرى لطالبات يعانين من ارتفاع في درجة الحرارة ويدرسن في الفصل نفسه الذي أصيبت فيه الطالبة، قررت إدارة المدرسة إغلاق الفصل وتعقيمه، ومن المقرر أن يستقبل طالباته اليوم.

وأوضحت وزارة التربية أمس أن إدارة المدرسة استعانت بأطباء من وزارة الصحة للتأكد من سلامة الطالبات الذين يتلقين العلاج اللازم حالياً في منازلهن، فيما أكد الأطباء أن وضع المدرسة مستقر ومطمئن.

الى ذلك، سجلت التربية أربع حالات إضافية مصابة بالمرض في فصل واحد بإحدى مدارس التعليم الخاص، وتقرر إغلاق الفصل لمدة عشرة أيام.

الاتحاد الدولي للكرة ...

الرئيس القانوني العام في الاتحاد الدولي يؤكد أن المادة 32 من النظام الأساسي للاتحاد الكويتي، والخاصة بتشكيل مجلس الإدارة من حيث العدد وطريقة الاختيار، تطابق تماماً متطلبات الاتحادين الدولي والآسيوي لكرة القدم. وبينما هنأ الاتحاد الدولي في كتابه اللجنة الانتقالية على جودة عملها وتعاونها التام معه، قررت الأخيرة عقد اجتماع اليوم لتحديد أعضاء الجمعية العمومية، في حين سيعقد رئيس اللجنة الشيخ أحمد اليوسف مؤتمرا صحافيا قبل الاجتماع يتطرق فيه الى تطبيق قرار الاتحاد الدولي. ويعد هذا القرار انتصاراً للقوانين المحلية التي أقرها مجلس الأمة في فبراير 2007 بموافقة الحكومة، وصادق عليها سمو أمير البلاد.

وكانت الكرة الكويتية دخلت بعد إقرار تلك القوانين نفقاً مظلماً لمدة زادت على السنتين بين إيقاف نشاط وتعيين لجان مؤقتة بسبب رفض أندية التكتل تطبيقها لاسيما المادة التي تنص على تشكيل مجلس إدارة الاتحادات الرياضية من ممثل عن كل ناد يتم اختياره عن طريق مجلس إدارة النادي، وهو ما كانت تحاول أندية التكتل تغييره بإعطاء حق اختيار ممثلي الأندية لأعضاء الجمعية العمومية لكل اتحاد.

يذكر أن أندية التكتل كانت قد حاولت أن تغير من عدد أعضاء مجلس الإدارة، إلا أن الرغبة السامية لسمو الأمير حالت دون ذلك.

العاهل السعودي يُجري...

أُميّة الوطني ذا العقد»، وهو أعلى وأرفع وسام وطني في الجمهورية العربية السورية، في حين قلّد خادم الحرمين الشريفين الأسد «قلادة الملك عبدالعزيز»، وهي أعلى وأرفع وسام في المملكة. وحضر الزعيمان حفل توقيع اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي على الدخل ورأس المال بين البلدين.

ووصفت مستشارة الرئيس السوري للشؤون الإعلامية بثينة شعبان المباحثات التي جرت بين الأسد وعبدالله بـ«البنّاءة والإيجابية والودية»، مشيرة إلى أن «الجانبين عقدا جلسة مباحثات موسّعة حضرها أعضاء الوفدين الرسميين وكان موضوع الحوار خلالها هو أن الوضع العربي الراهن في أشد الحاجة إلى التضامن العربي كما كان دائماً، خصوصاً في وجه التحديات التي تواجه الأمة العربية، وما يتعرض له المسجد الأقصى الشريف ومدينة القدس والفلسطينيون من اعتداءات إسرائيلية، وأن كل ما تتعرض له الأمة العربية من تحديات في حاجة ماسة إلى علاقات عربية متميزة».

وقالت شعبان: إن «الرئيس الأسد أشار خلال اللقاء إلى أنه حين نذكر اسم جلالة الملك عبدالله فالجميع يعلم أنه الملك العروبي الذي يؤمن بالعروبة والتنسيق العربي، في حين أكد جلالة الملك عبدالله أن العلاقات السورية - السعودية لها تاريخ عريق وطويل ومتميز من التعاون والتنسيق».

ولفتت مستشارة الأسد إلى أن تبادل الأوسمة بين الزعيمين هو «دليل على عمق الاحترام والتقدير لدور سورية ودور المملكة العربية السعودية في الوضع العربي الراهن، الذي نحتاج فيه إلى التآخي والتنسيق والتشاور العربي» مستذكرة ما قاله الرئيس الأسد خلال القمة العربية في دمشق في مارس 2008، بأن «العرب جميعاً في قارب واحد، وعلينا أن نعمل جميعاً من أجل هذه الأمة».

وأكدت شعبان أن «العلاقات السورية - السعودية تسير في تطور ممتاز، وهناك نية قوية لخلق فضاء وجو عربي يحاول أن يستفيد من الطاقات العربية لرفع كلمة العرب على الساحة الإقليمية والدولية». وأشارت إلى أن «هذا التنسيق يضاف إلى التنسيق الذي تقوم به سورية مع الصديقتين تركيا وإيران لخلق فضاء إقليمي- عربي- إسلامي يستطيع أن يواجه التحديات الكبيرة التي تعترض الأمتين العربية والإسلامية».

(دمشق - كونا، أ ف ب، أ ب، رويترز، د ب أ، يو بي آي)